E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL2.GPID/2021/WG.6/Report
18 November 2021
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـر

ورشة عمل افتراضية حول أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية
عدن، الجمهورية اليمنية، 29 أيلول/سبتمبر 2021

موجز

نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية اليمنية، ورشة عمل افتراضية حول أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية بمشاركة أعضاء فريق التقييم الوطني في عدن، في 29 أيلول/سبتمبر 2021.

سعت ورشة العمل إلى عرض أداة التقييم التي طورتها الاسكوا وتوضيح الإجراءات والخطوات العملية المرتبطة بالتقييم على مستوى التخطيط والتنفيذ، وإرشاد المعنيين حول كيفية استخلاص النتائج مع التركيز على موضوع سياسات الأجور في الجمهورية اليمنية. كما استعرضت ورشة العمل المنصة الإلكترونية لأداة التقييم وناقشت بعض المسائل المتعلقة بتشكيل الفريق الوطني المعني بالتقييم والخطوات اللازمة للبدء بعملية تقييم سياسات الأجور في اليمن. ويتضمن هذا التقرير ملخّصاً عن أبرز المحاور التي تناولتها ورشة العمل والمداخلات المقدَّمة من المشاركين، وأهم التوصيات التي تم التوصل إليها.

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قُدمت به ودون تحرير رسمي.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمـة	5-1	3
الفصل		
أولاً- مخرجات ورشة العمل	6	3
ثانياً- ملخص عن الجلسات	15-7	4
ألف- الجلسة الأولى: عرض أداة ومنهجية تقييم الثغرات.....	9-8	4
باء- الجلسة الثانية: عملية استخلاص نتائج التقييم والحصول على بارومتر العدالة الاجتماعية	13-10	5
جيم- الجلسة الثالثة: الاتفاق على مخطط للمباشرة بعملية تقييم سياسات الأجور في اليمن	14	6
دال- الجلسة الختامية.....	15	6
ثالثاً- تنظيم الأعمال	25-16	6
ألف- مكان ورشة العمل وتاريخ انعقادها.....	17-16	6
باء- الافتتاح	25-18	7
المرفق- قائمة المشاركين		9

مقدمـة

1- يُعتبر تطوير آليات وأدوات لتقييم الثغرات في السياسات العامة وقياس مدى تحقيقها للعدالة الاجتماعية في البلدان العربية مسألة ضرورية خاصة مع تفاقم فجوة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية على أثر جائحة كوفيد-19. ويكتسب تطوير هذه الأدوات أهمية مضاعفة في ظل الجهود التي تبذلها الحكومات لتنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة التي تعطي الأولوية للحد من اللامساواة لا سيما أن هذا الهدف يشكل مفتاحاً لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وترسيخ العدالة الاجتماعية.

2- في هذا السياق، طوّرت الإسكوا مؤخراً أداةً لتقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية ويسّرت الوصول اليها من خلال منصة الكترونية خاصة. ويمكن الاطلاع على الأداة عبر الرابط التالي: أداة-تقييم-ثغرات-مراعاة-سياسات-عامة-عدالة-اجتماعية/ https://www.unescwa.org/ar/publications.

3- وتسعى الإسكوا من خلال استخدام الأداة إلى دعم الدول العربية في تحديد الفجوات والفرص القائمة في سياسات تعتبرها ذات أولوية من حيث استجابتها لمبادئ العدالة الاجتماعية، والاستناد إلى هذا التقييم لاقتراح التدخلات الأساسية والإصلاحات اللازمة لسد هذه الثغرات وتصويب عمليات صياغة السياسات. وقد خضعت هذه الأداة إلى سلسلة من الاستعراضات والاختبارات والمناقشات على الصعيدين الوطني والإقليمي، نتج عنها مجموعة من الملاحظات الفنية والتوصيات العملية كان أبرزها أن تعمل الاسكوا على تعميم استخدام الأداة وتطبيقها في الدول العربية لتقييم مدى مراعاة السياسات الوطنية للأجور وحماية العاملين لمفاهيم العدالة الاجتماعية وإصدار تقرير إقليمي بهذا الشأن.

4- في هذا الإطار، نظّم فريق العدالة الاجتماعية/مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) واستجابةً لطلب رسمي من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية اليمنية، ورشة عمل وطنية لبناء القدرات حول استخدام أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية في عدن، يوم الأربعاء الواقع في 29 أيلول/سبتمبر 2021.

5- هدفت ورشة العمل الى عرض أداة التقييم وموجباتها ومكوناتها وإلى شرح الإجراءات والخطوات العملية المرتبطة بالتقييم على مستوى التخطيط والتنفيذ، وإرشاد أعضاء الفريق الوطني حول كيفية استخدام الأداة واستخلاص النتائج مع التركيز على موضوع تقييم سياسة الأجور، بالإضافة الى إحاطة المشاركين بمسار العمل الخاص بالتقرير الإقليمي الذي تعده الإسكوا حول سياسات الأجور في المنطقة العربية ومدى مراعاتها لمبادئ العدالة الاجتماعية. كما سعت الورشة الى مناقشة المخطط التفصيلي الذي سيعتمده فريق التقييم الوطني لتقييم سياسات الأجور في اليمن باستخدام الأداة، ودور الإسكوا في تقديم الدعم المطلوب.

أولاً- مخرجات ورشة العمل

6- تضمّنت الورشة الافتراضية ثلاث جلسات سبقتها جلسة افتتاحية مهدت لأعمالها وعرَّفت المشاركين بأهدافها والنتائج المتوقَّعة منها، وتلتها جلسة ختامية عُرضت فيها خلاصة المناقشات التي تم طرحها من قبل المشاركين. وفيما يلي أهم النقاط التي تم الاتفاق عليها:

(أ) توجيه الشكر لمعالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الذي شارك في افتتاح الورشة وإقرار وضع الكلمة التي القاها في الافتتاح على موقع الإسكوا الالكتروني الخاص بالورشة لأهميتها والاسترشاد بمضامينها؛

(ب) تكليف الدكتور أحمد حمود حاتم، القائم بأعمال وكيل الوزارة لقطاع العمل بعملية تنسيق وتسيير عمل الفريق الوطني الذي شارك بالتدريب؛

(ج) تشكيل مجموعة تواصل اجتماعي على تطبيق الواتساب بهدف متابعة تحضير البيانات والمعلومات اللازمة للاستبيان الذي سيقوم أعضاء الفريق الوطني بتعبئته، مع إمكانية الاستعانة بخبراء محليين في مجال جمع وتحليل البيانات؛

(د) إنجاز عملية التقييم في مدة زمنية تتراوح بين أسبوعين وثلاثة أسابيع من تاريخ انعقاد الورشة كي يتمكن الفريق من استكمال عملية جمع البيانات وتحليلها ومناقشتها وإقرارها. وبدوره سيعمل منسق الفريق على إعداد نص التقرير النهائي التفصيلي، ويعرضه على أعضاء الفريق لمناقشته وإقراره ثم إرساله الى الإسكوا لإبداء الرأي فيه، تمهيداً لرفع نتائج التقييم على المنصة الالكترونية للأداة؛

(ه) التواصل مع بعض المسؤولين من ذوي الخبرة والاختصاص للاستعانة بخبراتهم في تعبئة الاستبيان. وفي هذا السياق تم التواصل مع الأستاذة فردوس باحبيب المتخصصة في الشؤون القانونية بمكتب وزارة الخدمة المدنية والتأمينات بالعاصمة عدن، والتي سيكون لها دور مهم جداً وإضافة نوعية للفريق الوطني، فضلاً عن استقدام سكرتيرة للفريق ومسؤول إعلامي.

(و) ستكون المشاركة في جلسات التقييم حصراً على أعضاء الفريق الوطني الذي شُجّع على المشاركة بفعالية واهتمام كبيرين.

ثانياً- ملخص عن الجلسات

7- تستعرض الفقرات التالية أهم ما تم تناوله في كل جلسة من جلسات ورشة العمل.

ألف- الجلسة الأولى: عرض أداة ومنهجية تقييم الثغرات

8- قدمت السيدة رانيا الجزائري، مسؤولة أولى للشؤون الاجتماعية في الإسكوا، عرضاً عن الأداة تناول خلفية إعدادها وأهدافها والنتائج المتوخاة منها والثغرات التي تحددها وعددت مراحل التقييم الذاتي ملقيةً الضوء على مهمات فريق الإشراف على مسار التقييم، وكيفية تشكيل فريق التقييم الموسع. ثم قدمت المتحدثة عرضاً مسهباً حول استبيان التقييم الذاتي، وشرحت كل سؤال على حدة وكيفية استكمال مؤشرات الأداء المرتبطة به، وكيفية اختيار ما يوافق من الإجابات أو الاحتمالات تبعاً للتحليل الذي يقوم به فريق التقييم، والجوانب العملية الأخرى ذات الصلة. ثم استعرضت نموذج خطة العمل المقترحة لسد الثغرات التي يحددها التقييم والتي تساعد الفريق على استنباط التوصيات والحلول الهادفة الى معالجة العوائق التي تحول دون تعميم العدالة الاجتماعية في عمليات صنع السياسات.

9- على أثر الجلسة قام المشاركين بطرح بعض الأسئلة والملاحظات حول الأداة وعملية التقييم التي ركزت على ما يلي:

(أ) ان مفهوم العدالة الاجتماعية ينسب إلى النظام الاقتصادي-الاجتماعي التي تتم في اطاره عملية توزيع الموارد والمنافع والحقوق ويرتبط مباشرة بتوزيع الثروة وتقاسم الأعباء والتفاوت في مستوى المعيشة وفي الفرص والحقوق واشكالية الفقر والحرمان؛

(ب) أهمية إعطاء صورة متكاملة عن حياة الناس في اليمن في ظل الصراع السياسي والحرب الاهلية والميليشيات؛

(ج) التحديات الكامنة في غياب او عدم فعالية بعض المسائل نظراً للوضع الراهن مثل: دور المؤسسات العامة في تعزيز العدالة الاجتماعية، ومؤشرات أداء المؤسسات، والدساتير والقوانين والتشريعات، وتطور الكادر ورفع كفاءات الجهاز الإداري، والمؤسسات التشريعية، واللامركزية؛

(د) ضرورة مشاركة بعض الجهات الاضافية ذات العلاقة بموضوع الورشة، مثل الجهاز المركزي للإحصاء، وكلية الاقتصاد، ووزارة الشؤون القانونية ووزارة الخدمة المدنية والهيئة العامة للتأمينات والمعاشات وغيرهم من الجهات الحكومية وغير الحكومية؛

(ه) التحديات التي ستواجه فريق التقييم لناحية تطبيق المنهجية وعدم وجود ميزانية لذلك؛

(و) كيفية العمل على الصعيد الوطني في ظل وجود كيانين سياسيين وانقسامات للسلطة بين الشمال والجنوب.

باء- الجلسة الثانية: عملية استخلاص نتائج التقييم والحصول على بارومتر العدالة الاجتماعية

10- قدمت السيدة دينا تنير مسؤولة الشؤون الاجتماعية عرضاً مفصلاً حول المرحلة الثالثة من عملية التقييم أي عملية تنظيم وتيسير ورشة التقييم وجمع المقترحات، وركزت في عرضها على أهمية النقاش بين أعضاء فريق التقييم الوطني وضرورة الاتفاق على إجابات موحدة للفريق، وعلى دور الميّسر الهام في تيسير المناقشات وبناء التوافق، وجمع نتائج تقديرات أعضاء فريق التقييم ومناقشتها مع المشاركين، لتساعد في عملية اتخاذ القرارات بشكل تشاركي والوصول الى مجموع نقاط موحّد للفريق.

11- ثم تناولت المتحدثة موضوع المرحلة الرابعة من مسار التقييم، فقدمت شرحاً شاملا حول عملية استخلاص النتائج وبالتحديد كيفية تحديد النقاط للتقييمات المحتملة كما أوردت بعض الأمثلة الافتراضية حول طريقة حساب علامات التقييم والحصول على مؤشر/بارومتر للعدالة الاجتماعية الذي يحدّد مواطن القوة وانعدام/ضعف العدالة الاجتماعية والنقائص في مختلف مراحل السياسة العامة، فيمكّن صانعي القرار من إيلائها الاهتمام اللازم وإجراء الإصلاحات المناسبة لمعالجتها.

12- وفي هذا السياق، تم عرض النتائج التي توصل اليها المشاركون خلال ورشة العمل الاختبارية التي نفذتها الإسكوا بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية في تونس في أيلول/سبتمبر 2020. وقد بينت النتائج حينها ان هناك ثغرات خاصة في مرحلتي التنفيذ والمتابعة حيث تفتقد السياسة والبرامج والسياسات الموجّهة نحو

الشباب المهمشين الى الاليات اللازمة لقياس ومتابعة مدى ادماجها لمبادئ لعدالة الاجتماعية. وختمت السيدة تنير الجلسة بعرض الصيغة الاكترونية للأداة وطريقة استخدامها وكيفية تجميع الاقتراحات في تقرير نهائي وتقديمها الى الجهات المسؤولة وأصحاب القرار.

13- أعقب الجلسة حوار قصير حول بعض المسائل الإجرائية المتعلقة بمنهجية التقييم.

جيم- الجلسة الثالثة: الاتفاق على مخطط للمباشرة بعملية تقييم سياسات الأجور في اليمن

14- يسّرت السيدة دينا تنير هذه الجلسة وناقشت مع المشاركين الخطى والموارد المطلوبة للمباشرة بعملية تقييم سياسات الأجور في اليمن والتي تشمل ما يلي:

(أ) جمع المعلومات والتقارير العامة والتفصيلية المتصلة بموضوع التقييم من جميع المصادر المتاحة؛

(ب) عقد وتيسير ورشة التقييم (واحدة أو أكثر) برئاسة د. أحمد حمود حاتم المخلافي القائم بأعمال وكيل قطاع العمل ومشاركة أعضاء فريق التقييم لجمع الإجابات حول الاستبيان واستخلاص النتائج، بدعم فني من الإسكوا عن بعد إذا دعت الحاجة؛

(ج) إرسال النتائج الى الإسكوا للمراجعة؛

(د) تعديل أو تعليل الإجابات حسب ملاحظات الإسكوا وإعادة إرسال الاستبيان للموافقة؛

(ه) تحميل النتائج على المنصة الالكترونية للأداة وتحليل نتائج التقييم والخروج بتقرير مبسط حول سياسات الأجور في اليمن ومدى مراعاتها لمبادئ العدالة الاجتماعية ورفعه الى أصحاب القرار للاطلاع عليه وإصدار التوصيات بشأنه.

دال- الجلسة الختامية

15- في ختام ورشة العمل، عبر أعضاء الفريق الوطني عن شكرهم للإسكوا وعن تقديرهم لتنفيذ ورشة التدريب وأملوا في متابعة العمل مع الاسكوا لتطبيق أداة الثغرات على سياسات الأجور. ومن جهتها، شكرت السيدة دينا تنير الحضور على متابعتهم للجلسات وعلى المسائل التي أثاروها وأكدت على جهوزية الإسكوا لتقديم الدعم الفني للفريق خلال مسار التقييم.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

ألف- مكان ورشة العمل وتاريخ انعقادها

16- نظم فريق العدالة الاجتماعية في مجموعة العدالة بين الجنسين، السكان والتنمية الشاملة في الإسكوا بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية اليمنية ورشة عمل افتراضية بين بيروت وعدن حول أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية، وذلك يوم

الأربعاء الواقع في 29 أيلول/سبتمبر 2021، من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الثالثة من بعد الظهر بتوقيت عدن.

17- شارك في ورشة العمل أعضاء فريق التقييم الأربعة عشر الذين رشحتهم الوزارات والهيئات الأخرى المعنية بسياسات الأجور وحماية العمال في اليمن وهم يمثلون مكونات الحوار الاجتماعي الثلاثي أو أطراف العمل والإنتاج أي الحكومة والعمال وأصحاب العمل (مرفق قائمة المشاركين كما وردت من مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل).

باء- الافتتاح

18- افتتح معالي د. محمد سعيد الزعوري، وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية اليمنية، ورشة العمل مستهلاً كلمته بشكر الأمينة التنفيذية للإسكوا د. رولا دشتي على دعمها للجهود التنموية في اليمن كما شكر فريق العدالة الاجتماعية الذي عمل على تنسيق المشاورات التقنية مع الفريق المصغر المشرف على تطبيق الأداة في اليمن، آملاً أن تساهم الأداة والأدلة التدريبية الأخرى التي وضعتها الاسكوا في بناء قدرات المسؤولين وتحسين مهاراتهم في صياغة وتنفيذ خطط وسياسات قائمة على ركائز العدالة الاجتماعية ومساعدة اليمن على إرساء مبادئ المساواة والمشاركة والحقوق والإنصاف ودمجها في استراتيجيات وبرامج التنمية الوطنية.

19- وفي هذا السياق، أثنى معالي الوزير على جهود فريق الإشراف الذي قام بالتنسيق مع جهات عدة لاختيار فريق وطني للتقييم يتكون من أخصائيين من وزارات الشؤون الاجتماعية ووزارتي التخطيط والتعاون الدولي والمالية، وممثلين عن أصحاب العمل والعمال. كما تمنى معاليه على المشاركين أن يبدوا آراءهم بشأن الأداة ومنهجيتها وفاعلية الأسئلة التي تطرحها، وشدد على ضرورة الالتزام والتفاعل خلال التدريب على الأداة وتعبئتها بشكل جماعي وتشاركي في ضوء نتائج ورشة العمل.

20- وأشار معالي الوزير في معرض كلمته الى مشكلة تدني الأجور في القطاع العام عموماً والقطاع الخاص خصوصاً وعدم مواكبتها لمستوى المعيشة وأثرها على اتساع حجم رقعة الفقر خصوصاً في ظل جائحة كوفيد-19. وتناول تداعيات الحرب في اليمن التي ألقت بظلالها على نمو الأجور والوظائف وفرص العمل فضلاً عن ارتفاع مستوى التضخم الذي انعكس على القوة الشرائية للأجور لافتاً الى ان العمال ذوي الأجر المتدني كانوا أول من خسروا وظائفهم خلال فترة الأزمة.

21- وتابع أن حصة رأس المال من الدخل الوطني أعلى بكثير من حصة الأجور وعزى ذلك إلى عوامل التغيرات في الإنتاجية التي تشجع رأس المال وتتطلب مهارات مختلفة لا تتناسب مع العمال ذوي المهارات المتدنية إلى جانب الدور الضعيف لنقابات العمال، مؤكداً على ضرورة الانتقال إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى مثل التصنيع والسياسة الصناعية واعتماد الإدارة السليمة للنظام المالي خدمةً لتحفيز الإنتاجية. كما شدد على أهمية تنمية المهارات والتدريب والقدرات ودمج مختلف عوامل الإنتاج على نحو فعال، والتعاون ما بين الإدارة والعامل والحوار الاجتماعي.

22- وشرح معاليه ان اعتماد الحد الأدنى للأجور، المصمم بعناية، له أثرٌ إيجابي على اللامساواة وتوفير السيولة للاستثمار في البنية التحتية والحماية الاجتماعية. وختم كلمته بالتشديد على ضرورة وضع استراتيجية جديدة للحد الأدنى للأجور تعنى بما يلي: (1) إعداد هيكل موحد يشمل جميع العاملين بالدولة والقطاع الخاص، وتقدير الحد الوطني الأدنى للأجور لمواجهة تكاليف المعيشة؛ (2) توحيد مراكز اتخاذ القرار والتوصية؛

(3) مراجعة القوانين المقيدة وإصدار شروط الخدمة بالهيئات العامة بالدولة وإيقاف المعالجات الجزئية؛ (4) مراجعة حجم القوى العاملة ومراجعة الهياكل التنظيمية والوظيفية وتطوير سياسات وبرامج تشغيل الخريجين وتوجيه الفائض إلى فرص تشغيل في تنمية الريف والتعليم والعمل خارج الجهاز الحكومي؛ (5) إنشاء جهاز حكومي يعكس مدى رضا العاملين مع أجهزة الدولة في مجال الخدمات وتقوية مؤسسات التدريب الداخلي ومسح الاحتياجات التدريبية.

23- بدورها، ألقت الدكتورة مهريناز العوضي كلمة الإسكوا التي تناولت الوضع الهش في اليمن وأشارت الى أن جائحة كوفيد-19 ساهمت في تفاقم الأوضاع الاقتصادية والإنسانية الصعبة بسبب انخفاض الدخل والتحويلات الذين يعتبروا من الركائز التي اعتمدت عليهما الدول الأخرى للتصدي للنتائج السلبية للجائحة. واضافت أن أزمة الرواتب الراهنة في اليمن تشكل تحدياً إضافياً فى وجه المساواة والعدالة الاجتماعية إذ أن معظم المواطنين والعمال لم يعودوا قادرين على شراء الاحتياجات الغذائية او الاستثمار في التعليم والصحة ما أدى الى أزمة معيشية وخدمية وتنموية حادة.

24- وإذ ثمّنت المتحدثة جهود الحكومة اليمنية في التخفيف من معاناة اليمنيين وتعزيز الاستقرار، لكنها شددت على ضرورة تكملة هذه الجهود والعمل على الحد من تدهور المهارات والاستفادة من رأس المال البشري اليمني وذلك من خلال متابعة تطوير سياسات العمل والأجور وحماية العمال. وأضافت ان البدء في عملية تشخيص الفجوات والثغرات في السياسات العامة وترابطها مع مبادئ العدالة الاجتماعية قد يساهم في تحديد الخيارات المتوفرة لتصويب عمليات صياغة وتنفيذ وتقييم هذه السياسات التي من شأنها تحقيق التنمية الشاملة، إذ أن سياسات الأجور هي المساهم الرئيسي في ضمان مستوى عيش كريم وتحريك عجلة الاقتصاد، كما إن سياسة الأجور هي ركيزة من ركائز توفير العمل اللائق والحد من الفقر.

25- وفي الختام، دعت د. العوضي المشاركين الى الاستفادة من هذه الورشة لدعم الجهود المبذولة في إطار مراجعة الاستراتيجية الوطنية للأجور وقانون الوظائف والرواتب، والنظر كذلك بمسألة إصلاح الحد الأدنى للأجور ضمن سياسة اجتماعية متكاملة؛ وتوفير التمويل المستدام لحماية الأجور وتحسين كفاءة الأداء في الوظيفة العامة.

المرفق(*)

قائمة المشاركين

السيد أحمد حمود حاتم
قائم بأعمال وكيل الوزارة لقطاع العمل
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

السيدة رضية يسلم صالح باصمد
مدير عام التخطيط والإحصاء
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

السيد سالم محمد سعيد مجور
المدير التنفيذي لمركز الدراسات الاجتماعية وبحوث العمل
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

السيد إياد علي محمد طحيبر
المستشار المالي للوزير
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

السيد سامي عيدروس خيران
رئيس اتحاد العمال

السيد حسين عبد الجبار عبد القادر محمد
مدير مالي
وزارة التخطيط

السيدة ليندا عبد الله غالب محمد
محاسبة بشركة النفط الوطنية

السيد حامد عمر عبد الله باحويرث
رئيس قسم الضرائب

السيد أحمد حسين عبد الكريم جاوي
مدير عام المنظمات الدولية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد طلعت عبد العزيز محمد سيف
رجل أعمال

السيد هشام محمد عبد الله باعوضة
مدير الشركة العالمية للأغذية والمشروبات المحدودة

السيد إبراهيم عبده سعيد
مدير الشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم المحدودة

السيد إبراهيم عبد الرحمن صالح ناصر
مدير عام المتجر الحديث

السيد إبراهيم المليك
قائم بأعمال مدير عام الموازنة
وزارة المالية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيدة مهريناز العوضي
مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة
بريد إلكتروني: elawady@un.org

السيدة رانيا الجزائري
مسؤولة شؤون اجتماعية
فريق العدالة الاجتماعية
بريد إلكتروني: al-jazairi@un.org

السيدة دينا تنير
مسؤولة شؤون اجتماعية
فريق العدالة الاجتماعية
بريد إلكتروني: tannird@un.org

الآنسة نيفين إسماعيل
متدرجة شؤون اجتماعية
فريق العدالة الاجتماعية
بريد الكتروني: nivine.ismail@net.usj.edu.lb

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.